الفصل السابع

طرق أفضل لسياسة السوق

حالما أصبح فشل إستراتيجيات الإصلاح الراديكالي في روسيا وغيرها واضحاً بشكل متزايد، صرّح أولئك الذين كانوا يدفعون باتجاهها أنه لم يكن لديهم خيارات. ولكن كانت هناك إستراتيجيات بديلة متاحة. لقد تم إحضار هذه الإستراتيجية إلى البلاد بالقوة في اجتماع في براغ في شهر سبتمبر من عام 2000، عندما اجتمع موظفون حكوميون سابقون من عدد من دول أوروبا الشرقية - أولئك الذين كانوا يستمتعون بتجربتهم الناجحة، وأولئك الذين كانت تجربتهم مخيبة للآمال - ليعيدوا تقييم تجاربهم. حصلت حكومة جمهورية التشيك التي كان يقودها فاتسلاف كلاوس Vaclav Klaus مبدئياً على درجة مرتفعة من قبل صندوق النقد الدولي بسبب سياستها في الخصخصة السريعة، ولكن إدارتها لإجمالي عملية التحول التي أنتجت ناتجاً قومياً إجمالياً كان في نهاية عقد التسعينيات أقل في المستوى من الناتج القومي للبلاد في عام 1989. قال الموظفون في حكومته: إنه لم يكن لديهم الخيار في السياسات التي تم تبنّيها. لكن هذا النقاش جوبه من قبل المتحدثين من جمهورية التشيك وغيرها من الدول الأخرى. لقد كانت هناك بدائل، فهناك دول أخرى انتهجت خيارات مختلفة، وهناك رابطة واضحة بين الخيارات المختلفة والنتائج المختلفة.

انتهجت بولندا والصين إستراتيجيات بديلة للإستراتيجيات التي أوصى بها إجماع واشنطن. بولندا هي من أكثر دول أوروبا الشرقية نجاحاً، وشهدت الصين أسرع معدل نمو من اقتصاديات رئيسية في العالم خلال العشرين سنة الماضية. بدأت بولندا "العلاج بالصدمة" لتخفيض نسبة التضخم المرتفعة إلى مستويات أكثر اعتدالاً، واستخدامها المبدئي والمحدد لهذا المعيار قاد الكثيرين ليفكروا بأن هذا كان أحد مراحل العلاج بالصدمة. لكن هذا خاطئ تماماً. أدركت بولندا سريعاً

أن العلاج بالصدمة كان مناسباً لخفض معدلات التضخم المرتفعة، ولكنه غير مناسب للتغيير الاجتماعي. لقد انتهجت بولندا سياسة التحول المتدرج في الخصخصة، وكانت في الوقت نفسه تبني المؤسسات الأساسية لسياسة السوق الاقتصادية، كبنوك الإقراض الفعلي، وتضع نظاماً قانونياً الذي يمكنه أن يفرض تنفيذ العقود ويعالج الإفلاس بنزاهة. لقد أدركت بولندا أنه بدون تلك المؤسسات، فإن سياسة السوق الاقتصادية لا يمكن أن تنجح. (بخلاف بولندا، قامت جمهورية التشيك بخصخصة الشركات قبل أن تقوم بخصخصة المصارف. تابعت المصارف الحكومية تقديم القروض للشركات التي تمت خصخصتها، وتدفقت الأموال السهلة إلى أولئك المقربين من الدولة، والكينونات المخصخصة لم تكن خاضعة لقيود ميزانية صارمة، والتي تتيح لها تأجيل عملية إعادة التنظيم). أوضح نائب رئيس الوزراء السابق ووزير المالية، غريغور كولودكو **Grzegorz Kolodko**، بأن نجاح بلاده كان مرده رفضها الصريح لتعليمات إجماع واشنطن. لم تقم البلاد بتنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي - لم تنشغل في عملية الخصخصة السريعة، ولم تعط لمسألة تخفيض التضخم إلى مستويات أقل، وأقل أهمية أكثر من كافة المصالح الاقتصادية الكبرى الأخرى. لكنها أكدت على بعض النقاط التي لم يعرها صندوق النقد الدولي الانتباه الكافي، كأهمية الدعم الديمقراطي للإصلاحات، التي تتطلّب المحاولة في إبقاء نسب البطالة منخفضة، وتقديم الفوائد للعاطلين عن العمل وضبط التعويضات للحد من التضخم، وإنشاء البُنى التحتية الدستورية المطلوبة لجعل سياسة السوق الاقتصادية تعمل.

أطلقت عملية التحول المتدرج في الخصخصة عملية إعادة تنظيم سبقت عملية الخصخصة، ويمكن للشركات الضخمة أن تعيد تنظيم نفسها على شكل وحدات أصغر. وهكذا ظهر إلى الوجود قطاع صغير نشيط للشركات التجارية يترأسه مديرون شباب مستعدون للاستثمار لتأمين مستقبلهم.

وبشكل مشابه، جسّد نجاح الصين في العقد الماضي مثالاً متميزاً بالمقارنة مع الفشل الروسي. في الوقت الذي كان فيه المعدل الوسطي في الصين ينمو بأكثر من 10% في عقد التسعينيات، انخفض المعدل الوسطي السنوي في روسيا بنسبة 5.6%. في نهاية ذلك العقد، كان الدخل الحقيقي (أو ما يسمّى القدرة الشرائية) في الصين يشابه نظيره في روسيا. في الوقت الذي حققت فيه مرحلة التحول في الصين أعظم

نسبة في مكافحة الفقر في التاريخ خلال مدة زمنية قصيرة (من 358 مليون في عام 1990 إلى 208 مليون في عام 1997، حسب المعيار الصيني المعتمد لقياس خط الفقر وهو 1 دولاراً في اليوم)، حققت مرحلة التحول في روسيا واحد من أضخم ارتفاعات نسبة الفقر في التاريخ خلال مدة زمنية قصيرة (بعيداً عن الحرب وعن المجاعة).

الاختلاف بين إستراتيجية الصين ونظيرتها الروسية لا يمكن أن يكون أوضح، وقد بدأ هذا الاختلاف من أولى الخطوات على طريق التحول. بدأت الإصلاحات الصينية بالقطاع الزراعي، بالانتقال من نظام الإنتاج التشاركي (الجمعي) إلى نظام "المسؤولية الفردية"، محققة بذلك عملية خصخصة جزئية. لم تكن خصخصة كاملة، حيث لم يكن بمقدور الأفراد بيع وشراء الأراضي بحرية، ولكن المكاسب في الناتج أظهرت حجم المكاسب الناتجة حتى عن إصلاحات جزئية ومحدودة. كان هذا إنجازاً عظيماً، شمل مئات ملايين العمال، والذي تم إنجازه في غضون بضع سنوات. لكنه أُنجز بالطريقة التي أحدثت دعماً واسع النطاق، القيام بتجربة ناجحة في إحدى المقاطعات، تبعها تجارب في عدة مقاطعات أخرى مساوية لها بالنجاح. كان الدليل ملفتاً جداً للانتباه لدرجة أنه لم يتوجب على الحكومة المركزية أن تفرض هذا التغيُّر، لقد تم قبوله بروح التطوع. لكن القيادة الصينية أدركت أنه لا يمكنها أن تخلد إلى الراحة، والإصلاحات يجب أن تتسع لتشمل البلاد كلها.

في هذا الوقت، طلبوا رسمياً العديد من المستشارين الأمريكان، بما فيهم أنا وكينيث آرو **Kenneth Arrow**. كان آرو قد نال جائزة نوبل لعمله على تأسيس سياسة سوق اقتصادية، كان قد قدَّم الأسس الرياضية التي توضح لماذا ومتى تعمل سياسة السوق الاقتصادية. وكان قد أنجز أيضاً عملاً مبدعاً في الديناميكية، وكيف تتغير السياسات الاقتصادية. لكن على خلاف خبراء مرحلة التحول الذين سارعوا إلى روسيا مصطحبين معهم كتب السياسات الاقتصادية، أدرك آرو محدودية تلك الكتب. أكد كل منا على أهمية المنافسة، وعلى إيجاد البُنى التحتية الدستورية لسياسة السوق. كانت عملية الخصخصة أمراً ثانوياً. كانت القضايا التي تُشكل التحدي الأكبر التي تم فرضها من قبل الصينيين كانت قضايا الديناميكية، وخاصة كيفية الانتقال من الأسعار المشوهة إلى أسعار السوق. أبدع الصينيون حلاً مبتكراً وهو نظام السعر بمستويين **two-tier price system** والذي

يقضي بأن ما تنتجه إحدى الشركات وفق نظام المشاركة القديم (ما كان مطلوباً للإنتاج وفق نظام الطلب والتوجيه command-and-control system) يتم تسعيره باستخدام الأسعار القديمة، لكن أي شيء يتم إنتاجه بكميات فائضة عن نظام المشاركة يتم تسعيره وفق أسعار السوق الحرة. أتاح هذا النظام توفر الدوافع الكاملة على الهامش- التي، ننتبه لها نحن كخبراء اقتصاد، وتكون تلك الدوافع ذات معنى- لكنه تجنب إعادة التوزيع الضخمة التي كان يمكن أن تظهر لو طفت الأسعار الجديدة فوراً على الإنتاج كله. لقد أتاح هذا النظام للأسواق أن "تتلمس" معالجة للأسعار الدقيقة، والتي لم تكن دائماً طريقاً سهلاً، بالحد الأدنى من الاضطرابات. كان الأمر الأكثر أهمية، هو أن المقاربة الصينية للانتقال المتدرج تجنبت مأزق التضخم الفوضوي الذي ميّز العلاج بالصدمة في روسيا ودول أخرى، والذي تم وفق تعليمات صندوق النقد الدولي، وكل النتائج الوخيمة التي تلت، بما فيها انهيار حسابات الودائع. حالما أنجز نظام السعر بمستويين أهدافه، تم التخلي عنه.

في تلك الفترة، أطلقت الصين العنان لعملية التدمير الخلّاق creative distruction للتخلص من السياسة الاقتصادية القديمة وإيجاد سياسة جديدة. لقد تم استحداث ملايين الشركات التجارية من قبل النواحي والقرى، التي تحررت من مسؤولية إدارة الزراعة وحولت اهتمامها باتجاه آخر. في الوقت نفسه، دعت الحكومة الصينية الشركات الأجنبية إلى البلاد لتشارك في استثمارات مشتركة. وجاءت حشود الشركات وغدت الصين أضخم مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر بين الأسواق الناشئة، وفي المرتبة الثامنة على الصعيد الدولي، بعد الولايات المتحدة وبلجيكا والمملكة المتحدة والسويد وألمانيا وهولندا وفرنسا. حتى أن مرتبتها تصاعدت في نهاية ذلك العقد. لقد بدأت الصين بإحداث "مؤسسات البُنى التحتية"، وإجراءات أمنية فاعلة وعمولة التبادل، وقوانين مصرفية، وشبكات آمنة. في الوقت الذي تم فيه تفعيل الشبكات الآمنة وتوفرت أعمال جديدة، بدأت مهمة إعادة هيكلة الشركات الحكومية القديمة، التي قلّصت تلك الشركات وقلّصت معها بيروقراطية الحكومة. في مدة لا تتجاوز السنتين، قامت الصين بخصخصة الكثير من شركات تصنيع البضائع المنزلية. كانت المهام أكثر من أن تنتهي، وكان المستقبل أبعد من حدود الوضوح، ولكن الكثير هذا لا يمكن إنكاره، فالأقلية الصينية الساحقة تعيش الآن بحالة أفضل بكثير مما كانت عليه قبل عشرين عاماً.

إن مرحلة "التحول" من ديكتاتورية الحزب الشيوعي الحاكم في الصين، هي أيضاً مشكلة أخرى أشد صعوبة. إن النمو الاقتصادي والتطور لا يمنح الحرية الشخصية والحقوق المدنية بشكل آلي. إن التأثير المتبادل بين السياسة والاقتصاد أمر معقد. قبل خمسين عاماً، كانت هناك وجهة نظر منتشرة تقول: إن هناك مقايضة بين النمو والديمقراطية. كان يمكن لروسيا، كما كان يُعتقد، أن تنمو بصورة أسرع من أمريكا، ولكنها دفعت ثمناً باهظاً. نحن نعلم الآن بأن الروس تخلّوا عن حريتهم ولكنهم لم يحققوا المكاسب على الصعيد الاقتصادي. هناك حالات من الإصلاحات الناجحة تم إنجازها في ظل النظام الدكتاتوري، وبينوشيه Pinochet في تشيلي أحد هذه الأمثلة. لكن الحالات التي قامت بها الأنظمة الدكتاتورية بتدمير اقتصاديات دولها هي أكثر شيوعاً.

إن الاستقرار مهم للنمو وأي مطّلع على تاريخ الصين يدرك أن الخوف من عدم الاستقرار كان يسري في هذه الأمة التي يفوق عدد سكانها المليار. في نهاية المطاف، إن تشارك النمو والازدهار على نطاق واسع هو أمر ضروري، إن لم يكن كافياً، للاستقرار طويل الأمد. بدورها أظهرت الأنظمة الديمقراطية في الغرب أن الأسواق الحرة (التي تتولّى الحكومات ضبطها) نجحت في جلب النمو وازدهار في مناخ من الحرية الفردية. بقدر ما كانت هذه المفاهيم صالحة للماضي، فإنه من الممكن أن تكون أكثر صلاحية للسياسات الاقتصادية الجديدة في المستقبل.

في هذا السعي لتحقيق كل من الاستقرار والنمو، أعطت الصين الأولوية للمنافسة الخلاّقة وللمشاريع والأعمال الجديدة قبل عملية الخصخصة وإعادة هيكلة المشاريع الموجودة. في الوقت الذي أدركت فيه الصين أهمية الاستقرار على نطاق واسع، فإنها لم تخلط أبداً بين الغايات والوسائل، ولم تأخذ أمر مكافحة التضخم بتزمت. لقد أدركت الصين أنه إذا كان لها أن تحافظ على الاستقرار الاجتماعي، فعليها أن تتجنب تفشّي البطالة على نطاق واسع. إن خلق فرص العمل يجب أن يسير بشكل موازٍ مع إعادة الهيكلة. يمكن توضيح العديد من سياساتها على ضوء هذا. في الوقت الذي قامت فيه الصين بتحرير أسواقها، قامت بهذا بشكل متدرج وبالطرق التي تضمن أن الموارد التي يتم استبدالها يتم وضعها في استخدامات أكثر كفاءة، وأن لا تبقى في حالة من البطالة غير المنتجة. إن المؤسسات المالية والنقدية تسهل إيجاد مشاريع وأعمال جديدة. ذهبت بعض الأموال

لتقديم الدعم لمشاريع حكومية لا تتمتع بالكفاءة، لكن الصين كانت تعتقد بأنه من المهم أكثر أن تحافظ على الاستقرار الاجتماعي، ليس من المنظور السياسي فحسب، بل من المنظور الاقتصادي كذلك، والذي ستدمِّره معدلات البطالة المرتفعة. على الرغم من أن الصين لم تقم بخصخصة مشاريعها الحكومية بشكل سريع، في الوقت الذي كان يتم فيه إيجاد مشاريع جديدة، وكانت أهمية المشاريع الحكومية تتضاءل، لدرجة أنه بعد أن بدأت مرحلة التحول بعشرين عاماً، كانت تلك المشاريع مسؤولة فقط عن 28.2% من الإنتاج الصناعي. لقد أدركت الصين مخاطر التحرير الكامل للأسواق المالية بينما فتحت الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرق بين ما حدث في الصين وما حدث في دول أخرى مثل روسيا، التي أذعنت لإيديولوجية صندوق النقد الدولي، لا يمكن أن يكون أشد قسوة. بدا في قضية تلو الأخرى أن الصين، القادم الجديد لساسة السوق، كانت أشد حساسية لأهمية الدوافع لسياسة لكل قرار من قراراتها أكثر من حساسية صندوق النقد الدولي لقراراته.

كانت المشاريع العامة في البلدات والقرى مهمة جداً في السنوات الأولى من مرحلة التحول. قالت إيديولوجية صندوق النقد الدولي: إنه بسبب كون هذه المشاريع مشاريع عامة، فمن الممكن أن لا تنجح. ولكن صندوق النقد الدولي كان مخطئاً. لقد أوجدت مشاريع البلدات والقرى حلاً لمشكلة الإدارة، المشكلة التي لم يُعرها صندوق النقد الدولي القدر الكافي من الانتباه، لكنها كانت السبب في العديد من حالات الفشل في أماكن أخرى. قامت مشاريع البلدات والقرى بتوجيه أموالها القيمة باتجاه خلق الثروة، وكانت هناك منافسة محتدمة للوصول إلى النجاح. كان بإمكان أولئك الذين يعملون في مشاريع البلدات والقرى أن يروا ما يحصل لأموالهم، كانوا يعلمون ما إذا كانت هناك أعمال يتم إيجادها وإذا كانت معدلات الدخل ترتفع. بالرغم من أنه ربما لم يكن هناك ديمقراطية، فقد كانت هناك مساءلة. تركزت الصناعات الجديدة في الصين في المناطق الريفية. ساعد هذا على تخفيض الاضطرابات الحتمية التي تترافق مع التحول إلى الصناعة. وهكذا بنت الصين أسس سياسة اقتصادية جديدة على المؤسسات القائمة، وبذلك حافظت وحسنت نسيجها الاجتماعي، بينما تم سحق هذا النسيج في روسيا.

المفارقة الأخيرة أن معظم الدول التي انتهجت سياسة التحول المتدرج لاقت

النجاح في إحداث إصلاحات أعمق بشكل أسرع. إن سوق البضائع الصينية أضخم من سوق البضائع الروسية. إن معظم القطاع الزراعي الروسي اليوم يُدار بطريقة تختلف اختلافاً طفيفاً كما كانت عليه منذ عقد مضى، بينما قامت الصين بإدارة مرحلة التحول إلى "نظام المحاسبة الفردية" في أقل من خمس سنوات. هذه الاختلافات التي أوضحتها بين روسيا من جهة والصين وبولندا من جهة أخرى يمكن أن يتم تكرارها في أي من السياسات الاقتصادية في مرحلة التحول في أي مكان. تلقت جمهورية التشيك في البداية تقديرات من صندوق النقد الدولي ومن البنك الدولي لقيامها بالإصلاحات السريعة، فيما بعد أصبح من الواضح أنها أوجدت سوقاً مالياً لم يجمع الأموال لإقامة استثمارات جديدة، بل أتاحت لبعض مدراء الاستثمار (وبشكل أكثر دقة، للمحتالين، الذين لو قاموا بما قاموا به من أعمال في جمهورية التشيك في الولايات المتحدة، لكانوا خلف القضبان) أن يهربوا بملايين الدولارات من أموال أناس آخرين. كنتيجة لهذه الأخطاء وغيرها في مرحلة التحول، بالمقارنة لما كانت عليه الأمور في عام 1989، فشلت جمهورية التشيك بالرغم من مزايا موقعها الجغرافي والمستويات الثقافية الرفيعة لسكانها. على عكس هذا، بدأت عملية الخصخصة في هنغاريا بداية بطيئة، ولكن تمت إعادة هيكلة شركاتها، وهي الآن تصبح من المنافسين على مستوى العالم.

أظهرت كلٌّ من بولندا والصين أنه كان هناك إستراتيجيات بديلة. اختلف المضمون السياسي والاجتماعي والتاريخي لكل دولة، لا يمكن لأي أحد أن يضمن أن العوامل التي لعبت دوراً في دولة ما كانت ستلعب الدور نفسه في روسيا، أو كانت ستكون ممكنة من الناحية السياسية. قال البعض، بالاعتماد على المؤشرات ذاتها: إن مقارنة حالات النجاح هي مقارنة غير عادلة، بالأخذ بعين الاعتبار الظروف المختلفة الواضحة. بدأت بولندا بتقاليد سوق أقوى من روسيا، حتى أنه كان لديها قطاع خاص خلال الحقبة الشيوعية. لكن الصين بدأت من موقع أقل تقدماً. إن وجود المولين في بولندا بوقت سبق مرحلة التحول ربما يكون قد جعل بولندا قادرة على إنجاز إستراتيجية خصخصة أكثر سرعة، مع العلم أن بولندا وكذلك الصين اختارت المقاربة الأكثر تدرجاً.

كان من المتوقع لبولندا أن يكون لها ميزة فارقة، لأنها كانت أكثر تطوراً من الناحية الصناعية، وكانت الصين أقل تطوراً. كانت الصين، حسب هؤلاء

النقّاد، لا تزال في منتصف طريقها إلى مرحلة التصنيع والتطوير، واجهت روسيا أدق مهمة في إعادة توجيه اقتصاد صناعي موجود ولكن متهاوٍ. لكن يمكن أن يناقش الأمر بصورة معاكسة فالتطور عملية ليست سهلة، كما تُظهر حالات النجاح النادرة. إذا كانت مرحلة التحول صعبة، والتطور صعباً، فمن غير الواضح لماذا يجب أن يكون القيام بهما في الوقت عينه سهلاً. كان الفرق بين النجاح الصيني والفشل الروسي في إصلاح الزراعة أعظم حتى من نجاح الدولتين في إصلاح الصناعة.

أحد الأمور التي تسهم في حالات النجاح هي أن تكون "صناعة محلية"، تم تصميمها من قبل الموجودين في كل دولة والقادرين على تحسس احتياجات ومصالح دولهم. لم يكن هناك مقاربات قياسية في الصين أو في بولندا أو في هنغاريا. كانت هذه الدول وكل الدول الأخرى في مرحلة تحول براغماتية، ولم تسمح أبداً للإيديولوجية والمراجع النظرية البسيطة أن تحدد سياستها.

إن العلوم، حتى العلم غير الدقيق كالاقتصاد، تعنى بالتوقعات وتحليل الروابط السببية. كانت توقعات الذي يتبنّون إستراتيجية التحول المتدرج صحيحة، من ناحية الدول التي انتهجت إستراتيجياتهم، ومن ناحية الدول التي طبقت إستراتيجية العلاج بالصدمة التي انتهجت إستراتيجيات بديلة. على خلاف توقعات الذين تبنوا إستراتيجية العلاج بالصدمة التي لم تكن كذلك.

لم تكن، برأيي، حالات النجاح التي تحققت في الدول التي لم تتبع وصفات صندوق النقد الدولي نجاحات عرضية. لقد كانت هناك رابطة واضحة بين السياسات التي تم انتهاجها وبين النتائج التي حصلت، بين النجاح في الصين وبولندا وما تم إنجازه، وبين الفشل في روسيا وما نتج عنه. كانت النتائج في روسيا سيئة، كما لاحظنا، وتوافقت مع ما تنبأ به أولئك الذين تبنوا إستراتيجية العلاج بالصدمة. كانت النتائج في الصين معاكسة تماماً لما كان صندوق النقد الدولي قد تنبأ به، ولكنها كانت أفضل ومتوافقة كليةً مع ما قاله أولئك الذين تبنّوا إستراتيجية التحول المتدرج.

لم تكن حجة من تبنّى إستراتيجية العلاج بالصدمة بأن المقاييس التي تم استخدامها في وصفاتهم لم يتم تطبيقها بشكل كامل مقنعة. في الاقتصاد، لا توجد وصفة تطبق بشكل دقيق، ويجب توقع السياسات (والنصائح) على ضوء حقيقة أن أشخاصاً غير معصومين عن الخطأ، الذين يعملون في عمليات سياسية معقدة

سيقومون بإنجاز تلك السياسات. إذا كان صندوق النقد الدولي قد أخطأ في إدراك هذا، فذلك بحد ذاته اتهام خطير. والأسوأ من هذا هو أن العديد من حالات الفشل تم توقُّع حدوثها من قبل مراقبين وخبراء مستقلين وتم تجاهلها.

النقد الموجه لصندوق النقد الدولي ليس لمجرد أن وصفاته لم تكن صحيحة. بعد كل هذا، لم يكن بمقدور أحد أن يكون متأكداً، ولا حتى صندوق النقد الدولي نفسه، من نتائج التغيّرات واسعة النطاق التي ستستلزمها مرحلة التحول من نظام الشيوعية إلى نظام اقتصاد السوق. إن النقد الموجه لصندوق النقد كان لمحدودية الرؤية، ركز فقط على السياسات الاقتصادية، وأنه وظف نموذجاً خاصاً محدوداً للسياسات الاقتصادية.

لدينا الآن أدلة أكثر عن عملية الإصلاح مما كان لدينا قبل خمس سنوات عندما سارع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى الحكم بأن إستراتيجياتهم كانت تعمل. كما بدت الأمور مختلفة بشكل صادم اليوم أكثر مما كانت عليه في منتصف التسعينيات، وكذلك تفعل في حقبة أخرى، ربما يتوجّب علينا، آخذين بعين الاعتبار نتائج الإصلاحات التي تجري الآن، أن نراجع أحكامنا. لكن، من وجهة نظر الفائدة الراهنة، تبدو بعض الأشياء واضحة. قال صندوق النقد الدولي: إن أولئك الذين انشغلوا بالعلاج بالصدمة، الذين يمكن أن يشعروا بألم أكثر على المدى القصير، سيكونون أكثر نجاحاً على المدى البعيد. أظهرت هنغاريا وسلوفينا وبولندا أن سياسات التحول المتدرج تقود إلى ألم أقل على المدى القصير، والى استقرار سياسي واجتماعي أكبر، وإلى نمو أسرع على المدى البعيد. يتوضح من السباق بين السلحفاة وبين الأرنب، أن السلحفاة فازت مرة أخرى. خسر المصلحون الراديكاليون، سواء كان الطلاب ممتازين مثل جمهورية التشيك، أو كان الطلاب مشاكسين قليلاً مثل روسيا.

الطريق إلى المستقبل

كان لأولئك الذين كانوا مسؤولين عن أخطاء الماضي نصائح قليلة حيال أين من الأفضل أن تذهب روسيا في المستقبل. إنهم يرددون التعويذة نفسها وهي الحاجة إلى متابعة الاستقرار والخصخصة والاستقرار. أجبرتهم المشاكل التي سبّبتها أخطاء الماضي على إدراك الحاجة لمؤسسات قوية، لكن لديهم نصائح قليلة ليقدموها حيال

الوسائل أو كيفية تحقق هذا. في لقاء تلو الآخر عن السياسة الروسية، صدمني غياب أية إستراتيجية لمكافحة الفقر وتحسين النمو. في الحقيقة، ناقش البنك الدولي إعادة تفعيل برامجه في القطاع الريفي. كان لهذا معنى لدى البنك الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار المشاكل التي أحدثتها برامجه السابقة في هذه المنطقة، ولكن هذا لم يكن يعني شيئاً لروسيا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المنطقة هي حيث يتركّز الكثير من فقراء البلاد. كانت إستراتيجية "النمو" الوحيدة التي تم تقديمها تقضي بأنه كان يجب على البلاد أن تتبنى سياسات من شأنها أن تعيد الأموال التي كان قد تم تهريبها خارج البلاد. أغفل أولئك الذين اتخذوا هذا الموقف أن هذه التوصية يمكن أن تعني تثبيت الأقلية الحاكمة بصورة دائمة، واللصوص ورأسمالية المقربين والمافيا التي تمثلها. لم يكن أمامهم أي مبرر آخر ليعيدوا أموالهم بينما يجنون عائدات جيدة في الغرب. بالإضافة لهذا، لم يدرك صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية أبداً حقيقة أنهم كانوا يقدِّمون الدعم لنظام يفتقد إلى الشرعية السياسية، حيث العديد من الأثرياء كانوا قد حصلوا على أموالهم بالسرقة وبعلاقاتهم السياسية مع القائد، بوليس يلتسن، الذي هو أيضاً كان قد فقد كل المصداقية والشرعية. من المؤسف، للشريحة الأكبر، أنه على روسيا أن تتعامل مع ما حدث كسرقة أصول وطنية، كسرقة لا تستطيع الأمة تعويضها. يجب أن يكون هدف روسيا في المستقبل هو محاولة وقف السرقات المستقبلية لجذب المستثمرين الشرعيين عن طريق إحلال القانون وخلق البيئة المناسبة للعمل.

لقد كان لأزمة عام 1998 فائدة واحدة، التي أشرت إليها سابقاً، وهي تخفيض قيمة الروبل الذي حثّ النمو، ليس بالقدر الكبير في الصادرات، بل في مبادلات الاستيراد، وأظهرت تلك الأزمة أن سياسات صندوق النقد الدولي كانت تخنق الاقتصاد محافظة عليه بمستوى أقل من إمكانياته. إن عملية تخفيض قيمة الروبل بالتزامن مع ضربة الحظ، وهي الارتفاع الهائل في أسعار النفط في نهاية التسعينيات، دفع التقدّم، من حالة محتومة من الانخفاض. هناك فوائد مستمرة من طفرة النمو هذه، فبعض من المشاريع التي استفادت من الظروف المواتية بدا أنها في طريقها للحصول على فرص جديدة واستمرت بالنمو. هناك أيضاً بعض المؤشرات الإيجابية الأخرى، فبعض أولئك الذين استفادوا من نظام الرأسمالية المزيفة ليصبحوا أثرياء جداً يعملون على تغيير القوانين، ليضمنوا أن ما فعلوه للآخرين لا يمكن فعله

معهم. هناك تحركات في بعض القطاعات لتعاون أفضل مع الحكومة، بعض من الأقلية الحاكمة، في الوقت الذي كانوا فيه غير مستعدين ليخاطروا بكل أموالهم في روسيا، ويرغبون في إغراء الآخرين ليخاطروا بما لديهم من أموال، وكانوا يعلمون أنه للقيام بهذا يتوجب عليهم أن يتصرفوا بشكل أفضل مما كانوا يفعلون في الماضي. لكن هناك مؤشرات أقل إيجابية. حتى في ذروة أسعار النفط المرتفعة جداً. لقد كانت روسيا قادرة بالكاد على جعل ميزانيتها متوازنة، وقد كان يتوجَّب عليها أن تدخر بعض أموالها "لوقت الشدة" عندما تنخفض أسعار النفط. كان التعافي غير مؤكد، كما سيوضح هذا الكتاب. تراجعت أسعار النفط عن نقطة الذروة، وكالمعتاد، ظهرت آثار تخفيض قيمة الروبل في السنتين أول سنتين. لكن في ظل معدلات النمو المنخفضة التي بدأت تظهر الآن، ستحتاج روسيا إلى عقد أو عقدين أو أكثر فقط لتبقى حيث كانت في عام 1990، إلا إذا ظهرت هناك بعض التغيّرات المميّزة.

لقد تعلّمت روسيا العديد من الدروس. في الفترة التي تلت الشيوعية، فقد تحول العديد من ناسها من الإيمان بعقيدة ماركس إلى الإيمان بعقيدة الأسواق الحرة. بدأت موجة هذه الديون الجديدة وبدأت معها مرحلة جديدة من البراغماتية.

هناك بعض السياسات التي ربما تحدث اختلاف. في عرض ماذا كان يجب أن ينجز، فإنه من الطبيعي أن نبدأ بالتفكير بأخطاء الماضي وهي قلة الانتباه لهيكلة سياسة السوق، من المؤسسات المالية التي تقدِّم القروض للمشاريع الجديدة إلى القوانين التي تفرض تنفيذ العقود وتروِّج للمنافسة، إلى نظام قضائي مستقل ونزيه.

يجب على روسيا أن تمضي إلى أبعد من تركيزها على الاستقرار الواسع النطاق وتشجع النمو الاقتصادي. لقد ركّز صندوق النقد الدولي خلال حقبة التسعينيات على جعل الدول تعمل على تنظيم ميزانياتها، وعلى التحكم بنمو الاحتياطي المالي. على الرغم من أنه عند إنجاز التحديث، ربما يكون هذا الاستقرار مطلوباً بشكل سابق للنمو، مما يجعل منها بالكاد إستراتيجية نمو. في الحقيقة، إن إستراتيجية الاستقرار قلّصت الطلب الإجمالي aggregate demand. هذا الانخفاض في الطلب الإجمالي تفاعل مع إستراتيجيات إعادة الهيكلة المضللة لتقليص العرض الإجمالي aggregate supply. في عام 1998، كان هناك مناقشة فاعلة بخصوص دور الطلب والعرض. قال صندوق النقد الدولي: إن أي ارتفاع في

الطلب الإجمالي ستكون له آثار تضخمية. إذا كان هذا صحيحاً، فإنه سيكون بداية مرعبة للفشل. خلال ست سنوات، تم تخفيض القدرة الإنتاجية الروسية بما يربو على 40%، أكثر عمقاً من الانخفاض في القدرة الدفاعية، خسارة أكبر في القدرة من تلك التي ظهرت في أسوأ الحروب. كنت أعلم أن إستراتيجيات صندوق النقد الدولي كانت قد أسهمت بشكل كبير في تخفيض القدرة الإنتاجية. حالما تم العمل بها، أثبت صندوق النقد الدولي مرة أخرى أنه كان على خطأ، عندما ظهر التخفيض في قيمة الروبل، كان المنتجون المحليون على الأقل قادرين على المنافسة مع المستوردين الأجانب، وكانوا قادرين على تلبية الطلبات الجديدة. ارتفع الإنتاج. لقد كان هناك حقاً قدرة فائضة، والتي أبقتها سياسات صندوق النقد الدولي خاملة لسنوات.

سيتحقق النمو في روسيا فقط إذا قامت بتوفير بيئات ودية للاستثمار. هذا يستلزم أفعالاً على كافة المستويات الحكومية. السياسات الجيدة على المستوى الوطني يمكن أن تلغيها السياسات السيئة على المستوى المحلي وعلى المستوى الإقليمي. التشريعات القانونية على كافة المستويات يمكن أن تجعل من الصعب إقامة شركات جديدة. عدم توفر الأرض يمكن أن يكون عائقاً بقدر ما يكون عدم توفر رأس المال. الخصخصة تقوم بالقليل الجيد إذا قام موظفو الحكومة المحلية بمحاصرة الشركات بشدة لدرجة تفقد معها هذه الشركات دوافعها للاستثمار. هذا يعني أن يتم انتقاد قضايا الفيدرالية بشكل مباشر. يجب تفعيل الهيكل الفيدرالي الذي يقدِّم دوافع متجانسة على كافة المستويات. هذا سيكون صعباً. السياسات التي تهدف إلى بتر إساءة الاستخدام على المستويات الحكومية الدنيا يمكن نفسها أن يساء استخدامها، لتعطي قوة إضافية للمركز، وتحرم السلطات المحلية والإقليمية من القدرة على ابتكار إستراتيجيات نمو استثمارية خلاقة. على الرغم من أن روسيا لم تكن تحرز تقدماً عاماً، فقد كان هناك تقدم في بعض الإستراتيجيات المحلية، وهناك قلق من أن محاولات الكرملين الأخيرة للسيطرة على السلطات المحلية ستقوم في حقيقة الأمر بخنق هذه المبادرات المحلية.

لكنْ هناك سبب جوهري لتوفير مناخ جديد للعمل، إن تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي هو أمر سيثبت - بشكل خاص - أنه صعب التحقيق بالأخذ بعين الاعتبار ما حدث في العقد الأخير. إن التفاوت الهائل ونسب الفقر الضخمة التي

نشأت خلال العقود السابقة توفر مناخاً خصباً لنشوء حركات متنوعة، من الحركات الوطنية إلى الحركات الجماهيرية، والتي قد يشكل بعضها تهديداً ليس فقط لمستقبل روسيا الاقتصادي، بل للسلام العالمي أيضاً. سيكون من الصعب، ومن الممكن أن تستلزم وقتاً ليس بالقصير، للقضاء على هذا التفاوت الذي نما بسرعة كبيرة.

أخيراً، يجب على روسيا أن تجمع الضرائب. عمليات الجمع هذه يجب أن تكون الأقل صعوبة على الشركات الروسية المسيطرة على الموارد الطبيعية، لأن العوائد والمخرجات في قطاع الموارد الطبيعية هي بالمبدأ سهلة المراقبة، لهذا فإن عملية جمع الضرائب يجب أن تكون سهلة. يجب على روسيا أن تضع أسماء الشركات على قائمة، وإذا لم يتم دفع الضرائب في مدة، لنقل، ستين يوماً، فسيتم الحجز على ممتلكات تلك الشركات. إذا لم يتم دفع الضرائب وقامت الحكومة بالحجز على الممتلكات، يمكن للحكومة إعادة خصخصتها بطريقة أكثر شرعية من عملية الخصخصة وفق قروض المشاركة المشينة التي تمت في عهد يلتسن. من ناحية أخرى، إذا قامت الشركات بدفع الضرائب المترتبة عليها، سيكون لروسيا والحكومة الروسية مصادر لتواجه بعض أهم المشاكل العالقة.

وكما يتوجّب على أولئك المدينين بالضرائب دفع الضرائب المترتبة عليهم، أولئك المدينين بدفع الأموال إلى البنوك، وخاصة البنوك التي هي الآن تحت سيطرة الحكومة كنتيجة للفشل، يجب أن يتم إجبارهم على دفع مديونياتهم. ومرة أخرى، فإن القيام بهذا يستلزم تأميماً فعالاً للمشروع، تأميماً يتبع بخصخصة أكثر شرعية مما كانت عليها سابقاً.

نجاح وجود هذه الأجندة مرهون بوجود حكومة نزيهة نسبياً مهتمة بتحسين الازدهار العام. يجب علينا نحن في الغرب أن ندرك أنه يمكننا القيام بالقليل نسبياً لجعل ذلك يحدث. إن الطموح المفرط لدى أولئك في إدارة كلنتون وفي صندوق النقد الدولي بأنهم يستطيعون أن "يختاروا" الجهات التي سيقدِّمون الدعم لها، وأن يدفعوا ببرامج تعمل وتقود إلى يوم جديد في روسيا، أظهر بأن المحاولة المتعالية من قِبَل أولئك الذين يعلمون القليل عن البلاد، ويستخدمون مجموعة ضيقة من المفاهيم الاقتصادية، ليغيِّروا مسار التاريخ، بأنها كانت محاولة محكومة بالفشل. نحن نستطيع المساعدة بتقديم الدعم إلى تلك الأنواع من المؤسسات التي هي عماد النظم

الديمقراطية كإيجاد الجمعيات الاستشارية وإيجاد المناخ لحوار شعبي ودعم وسائل الإعلام المستقلة والمساعدة في تعليم الجيل الجديد الذي يفهم الكيفية التي تعمل بها النظم الديمقراطية. هناك على المستوى الوطني والإقليمي والمناطقي العديد من الموظفين الشباب الذين يرغبون في رؤية بلادهم تنهج نهجاً مختلفاً، وتقديم الدعم واسع النطاق، الفكري والمالي، بإمكانه أن يُحدث فرقاً. إذا كان تلاشي الطبقة المتوسطة يمثل لروسيا التهديد الطويل المدى، ولا يمكننا تغيير الضرر الذي حدث بصورة كاملة، فإنه بإمكاننا على الأقل العمل على وقف تلاشي تلك الطبقة.

أظهر جورج سوروس George Soros بأن المساعدة المقدمة من شخص بمفرده يمكنها أن تُحدث فرقاً، من المؤكد بأن الجهود المركزة للغرب، إن تم توجيهها بشكل جيد، بإمكانها القيام بما هو أكثر من هذا. في الوقت الذي نتقدم فيه باتجاه مؤسسات أكثر ديمقراطية، يجب أن نبقي أنفسنا بعيدين عن أولئك المتحالفين مع مراكز القوة في العهد السابق، وكذلك عن مراكز القوة الجديدة الناشئة للأقلية الحاكمة، على قدر ما تتيح لنا السياسة العملية على الأقل. وفوق كل هذا يجب ألا نقوم بما يسبب الضرر. إن القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي لروسيا كانت قروضاً ضارة. لم تترك هذه القروض والقرارات السياسية من خلفها البلاد مثقلة بالديون وأكثر فقراً، وحافظت على أسعار الصرف في مستويات مرتفعة عرقلت الاقتصاد فحسب، بل إنها تعمَّدت المحافظة على المجموعات الموجودة في سدة الحكم، فاسدة بالحد الذي كان واضحاً، لدرجة أنها نجحت في هذا التدخل المتعمد في الحياة السياسية للبلاد، وربما أرجأت أجندة أعمق للإصلاح كانت تسري من خلف إيجاد رؤية ضيقة محددة لسياسة السوق لخلق ديمقراطية مترنحة. تبقى الخاتمة - التي طرحتُها في الوقت الذي كنت فيه أجلس في الاجتماعات أناقش قرض عام 1998- صحيحة اليوم كما كانت في ذلك الوقت وهي إذا كانت روسيا، الدولة الغنية بالبترول والموارد الطبيعية، قادرة على تجميع قدراتها، فلن تحتاج إلى تلك القروض، وإذا لم تفعل، فإن القروض ستكون ذات فائدة قليلة. ليس المال ما تحتاجه روسيا. إنها بحاجة إلى شيء آخر، شيء يستطيع العالم كله تقديمه، لكن هذا سيتطلَّب نوعاً مختلفاً جداً من البرامج.

المساءلة الديمقراطية والفشل

لقد رسمت صورة غير مشجعة لروسيا في مرحلة الانتقال، من معدلات فقر

هائلة وأقلية حاكمة متسلطة وطبقة متوسطة متلاشية، وشعب رافض وخيبة الأمل بسياسات السوق. هذا الاتهام يجب أن يتوازن مع فهم الإنجازات. روسيا الآن لديها ديمقراطية هشة، أفضل بكثير من النظام الدكتاتوري السابق. لقد عانت روسيا من وسائل إعلان مقيدة بشدة، كان الكثير منها في العهد السابق تحت هيمنة الأقلية الحاكمة، والآن الكثير منها تحت هيمنة الدولة، لكن وسائل الإعلان لا تزال تعرض وجهات نظر مختلفة أكثر اتساعاً مما كانت عليه في ظل سيطرة النظام السابق. مثّل الممولون الشباب المثقفون جيداً والعمليون، في الوقت الذي كانوا فيه عادة يسعون إلى الهجرة إلى الغرب أكثر من مواجهة صعوبات العمل في روسيا أو الجمهوريات الأخرى في الاتحاد السوفييتي السابق، الوعد بقطاع خاص أكثر تأرجح في المستقبل.

في النهاية، يجب على روسيا وقادتها تحمل المسؤولية عن تاريخ روسيا المعاصر وعن قدرها. لقد أسهم الروس، على الأقل فئة قليلة منهم، وإلى حد كبير بإيجاد الصعوبات التي واجهت البلاد. اتخذ الروس القرارات الأساسية، مثل قروض المشاركة كبداية لعملية الخصخصة. ربما كان الروس أفضل بكثير في تشغيل المؤسسات الغربية مما كان عليه الغربيون في فهم روسيا. اعترف كبار الموظفين الحكوميين، من أمثال أناتولي كوبياس Anatoly Chubais، علانية كيف ضللوا (أو ما هو أسوأ، كيف كذبوا) على صندوق النقد الدولي*. لقد شعروا بأن هذا ما توجب عليهم للحصول على الأموال التي كانوا يحتاجونها.

نحن وقادتنا في الغرب لعبنا دوراً بعيداً عن الحيادية وغير مهم. لقد سمح صندوق النقد الدولي لنفسه أن يقع ضحية التضليل، لأنه أراد أن يستمر في الإقراض، ولأنه أراد أن يعتقد بأنه يعيد تنظيم روسيا. من المؤكد أنه كان لنا بعض التأثير في مسيرة البلاد فقد وافقنا على أولئك الذين كانوا في سدة الحكم.

عندما بدا الغرب مستعداً للتعامل معهم، في ذروة النجاح بمليارات الدولارات، أعطاهم هذا المصداقية، أن حقيقة أن الآخرين لم يكونوا قادرين على انتزاع مثل

---

* عندما سُئل أناتولي كوبياس AnatolyChubais إذا كان للحكومة الروسية الحقُّ في الكذب على صندوق النقد الدولي بخصوص الوضع المالي الحقيقي، قال بشكل حرفي: "في مثل هذه الحالات، يجب على الحكومة القيام بهذا. إنه من الأفضل لنا أن تدرك المؤسسات المالية، على الرغم من حقيقة أننا خدعناهم بـ 20 مليار دولار، أنه لم يكن لدينا مخرج آخر". راجع: R.C.Paddock، "روسيا كذبت لتحصل على القروض، قال أيدي Aide ليلتسن"، جريدة Los Angeles Times، في 1998/9/9.

ذلك الدعم كان من الواضح أنه لم يكن في صالحهم. الدعم الضمني لقروض المشاركة في الخصخصة ربما قلّل من حدة الانتقادات، بعد كل هذا، كان صندوق النقد الدولي خبيراً في مراحل التحول، لقد حثَّ هذا عملية الخصخصة على السير بالسرعة التي كانت تسير بها قروض المشاركة. كان هذا فساداً واضحاً ولم يكن مصدراً للاهتمام. إن الدعم والسياسات ومليارات الدولارات من صندوق النقد الدولي ربما لم يمكّن الحكومات الفاسدة بسياساته الفاسدة لتبقى في السلطة، بل ربما خفف الضغط بالمطالبة بإصلاحات أكثر أهمية.

لقد راهنّا على القادة المفضلين ودفعنا بإستراتيجيات معينة للتحول. بعض أولئك القادة بدا أنهم يفتقدون الكفاءة، وآخرون فاسدون، وبعضهم يفتقد الكفاءة وفاسد بالوقت نفسه. بعض من تلك السياسات بدا خاطئاً وبعضها الآخر فاسدة وبعضها كانت خاطئة وفاسدة معاً. من الهراء القول: إن تلك السياسات كانت صحيحة، لكنها لم تعمل بكفاءة جيدة. يجب أن يتم التنبؤ بالسياسات الاقتصادية على أرض الواقع لا في العالم الافتراضي. يجب تصميم السياسات وفقاً لكيفية إنجازها في العالم الذي نعيش فيه لا كيفية إنجازها في العالم النموذجي. لم توضع الأحكام للتحقق من وجود إستراتيجيات بديلة واعدة أكثر. اليوم، في الوقت الذي بدأت فيه روسيا بتحمل مسؤولية قادتها ونتائج أفعالهم، يجب علينا نحن أيضاً أن نتحمل مسؤولية قادتنا.